

أثر مداخل الجباية العادية على النمو الاقصادى فى الجزائر:
دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2019-2000

The impact of regular revenue collection on economic
growth in Algeria : Analytical and Econometric Study
during the period 2000-2019

ششوي حشنى¹، عبان شهورزاد²

¹ جامعة أكلى محند أولحاج- البويرة (الجزائر)، h.chachoua@univ-bouira.dz

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، chahrazad.abbane@gmail.com

تاريخ القبول : 31 / 12 / 2020

تاريخ الاستلام: 11 / 12 / 2020

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية والديناميكية بين الجباية العادية ومعدل النمو الاقصادى فى الجزائر خلال الفترة 2019-2000، وذلك باستخدام أساليب القياس الاقصادى مثل سببية غرانجر والتكامل المشترك بالاعتماد على طريقة انجل وجرانجر ونموذج تصحيح الخطأ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين الجباية العادية إلى معدل النمو الاقصادى، فى حين دلت نتائج اختبار السببية لجرانجر على وجود اتجاه للسببية من الجباية البترولية إلى معدل النمو الاقصادى.

الكلمات المفتاحية: الجباية العادية؛ الجباية البترولية؛ معدل النمو الاقصادى؛ سببية غرانجر؛ نموذج تصحيح الخطأ.

تصنيف Jel : E31 ، E62 ، C32.

Abstract:

This study aims to analyse the causality and dynamic relationship between regular collection and economic growth rate in Algeria during the period from 2000 to 2019, by using econometric methods, such as, Granger causality, engle et granger co-integration and ECM model. This research indicates that there is a non-signification relationship between Regular collection and economic growth rate, per contra shown results of Granger causality test, the oil collection affect at economic growth rate.

Keywords: Regular Collection; Oil Collection; Economic Growth; Granger causality; Error Correlation Model.

Jel classification code : E31, E62, C62.

1- مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقه جميع الدول، وتتطلع لذلك شعوبها، لما له من أهمية في تحديد درجة تقدم الدولة أو تخلفها وقياس أدائها التنموي، وما ينجر عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية، لذا فقد أخذ جانب الاهتمام بالنمو الاقتصادي والبحث عن أسباب زيادته، حيزا مهما عند بناء الدول لسياساتها الاقتصادية، وتحلل السياسة الجبائية مكانة هامة باعتبارها مصدر تمويل داخلي تعتمد عليه الدولة لتغطية نفقاتها في سياساتها التنموية، كما تعتبر أداة لضبط الأنشطة الاقتصادية لما يوافق واتجاهات الدولة.

للجبائية مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، خاصة البترولية منها، إلا أنه بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986، وما رافقها من عجز في الميزانية العامة، تدهور حجم الاستثمارات العمومية، تراكم المديونية العمومية الداخلية، إضافة إلى تدهور الناتج الداخلي الخام، ارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات التضخم، جعل الدولة الجزائرية تبحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقاتها، ما جعل الجبائية العادية في الجزائر تحظى باهتمام بالغ من طرف السلطات نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الإصلاحات الأخيرة 1991 للنظام الجبائي، نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير مداخل الجبائية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

2- الإطار النظري للجبائية والنمو الاقتصادي:**2-1- النمو الاقتصادي:**

ويعبر عن الزيادة في القدرات الإنتاجية للبلد نتيجة زيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج (علاوي، كامل وآخرون، 2009، صفحة 281)، يعرف أيضا بأنه: "زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسسية والإيديولوجية التي تتطلبها" (Kuznets, 1973, p. 247)، ويعبر عنه بالزيادة الحقيقية في إجمالي الناتج الإجمالي، والتي يجب أن تفوق الزيادة في عدد السكان حتى تكون هناك زيادة في نصيب الفرد، وللنمو الاقتصادي العديد من الخصائص نذكر منها: (خبابة، 2014، الصفحات 17-18)

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي؛
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد؛
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر بسرا وسهولة؛
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
- يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

عادة ما يورد الاقتصاديون ثلاثة عوامل أساسية للنمو الاقتصادي، تتمثل فيما يلي:

- **اليد العاملة:** يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري.
- **رأس المال:** وهو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، وتدخل ضمن رأس المال، كل السلع القابلة وغير القابلة للإنتاج، (ب. برينيهوا، سيمون ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، 1989، صفحة 451) بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا مهما من عناصر النمو.
- **التقدم التكنولوجي:** ويؤدي التقدم التكنولوجي إلى استخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج مثل استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى مما يخفض تكاليف الإنتاج، كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات المعروفة وصنع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل، وفي كل هذه الأحوال يؤدي التقدم التقني إلى زيادة الناتج مع الزمن حتى ولو ظلت باقي عوامل الإنتاج دون تغيير (الأشقر، 2002، صفحة 75).

2-2- الجباية:

تعرف الجباية بأنها مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم، التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية، (بن عاتق، 2013، صفحة 491) أو هي تلك الموارد النقدية التي تقتطعها الدولة من الأفراد، تستخدمها لتغطية نفقاتها، وتكون في شكل ضريبة أو رسم أو إتالة.

- **الضريبة:** تعرف الضريبة بأنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق أهداف المجتمع. (طاقة و العزاوي، 2010، صفحة 89)
- **الرسم:** يعرف الرسم على أنه مبلغ مالي تجنيه الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى جبرا من الأشخاص مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة. (دردوري، 2013-2014، صفحة 79)
- **الإتالة:** وتعرف بأنها مبلغ من المال يدفعه الأفراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة. (دردوري، 2013-2014، صفحة 82)

وتحتل الجباية أهمية بالغة في الاقتصاد وذلك على المستويين الكلي والجزئي. (بلمقدم و عاتق، 2013، صفحة 02)

✓ **على المستوى الكلي:** تعد الجباية أداة تعديل اقتصادي واجتماعي، تنظم فرض الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية" فهي أداة لتدخل الدولة في المجال في المجال الاقتصادي قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية.

✓ **على المستوى الجزئي:** يمكن للجباية أن تكون لها آثار جد معتبرة على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، فالضريبة تؤثر على ميل الأفراد للادخار كما تؤثر على إستراتيجية التمويل والاستثمار بالمؤسسة، إذ تلعب دور المحفز، الموجه، المثبط للاستثمار داخل المؤسسة.

3- تطورات الناتج الداخلي الخام في ظل الجبائية العادية:

في العادة يعتبر حجم الناتج المحلي المحدد الرئيسي للإيرادات العامة، كونه يمثل الوعاء الجبائي، كما أن الضرائب تمثل في أغلب الدول المساهم الأول لهذه الإيرادات.

1-3 الجبائية العادية:

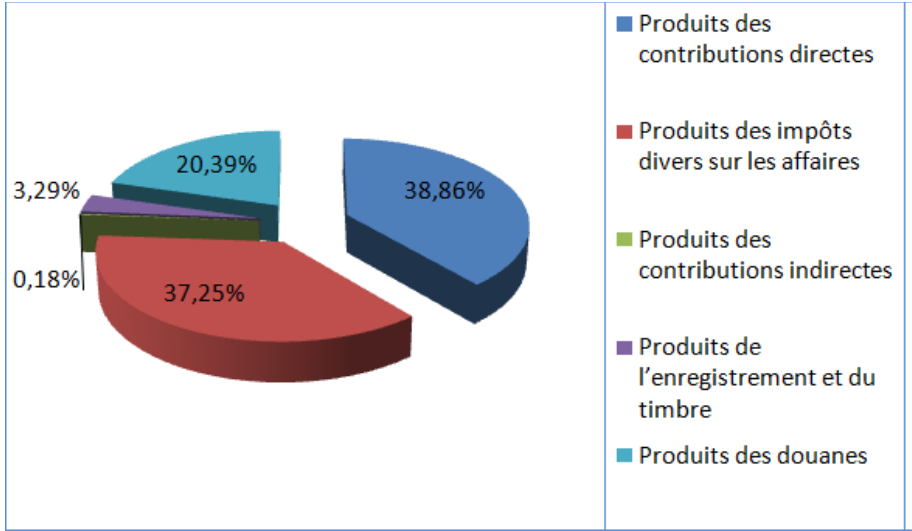
تتكون الإيرادات العامة من الإيرادات الضريبية (الجبائية) والإيرادات غير الضريبية (غير الجبائية)، وتتكون الإيرادات الضريبية من الإيرادات الضريبية المتأتية من الجبائية العادية، والإيرادات الضريبية المتأتية من الجبائية البترولية، وتختلف مصادر الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها، ومصدرها في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجبائية البترولية، إلا أن التدهور الذي عرفته سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث انتقل من 26.5 دولار أمريكي سنة 1985 إلى 13.5 دولار سنة 1986، جعل السلطات المحلية تبحث عن بدائل لهذه الجبائية، وهو ما جعلها تبحث في إصلاحات الجبائية العادية وكيفية زيادتها.

2-3 مكونات الجبائية العادية:

حدد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، وهي كالتالي:

- **الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة Produits des contributions directes:** وهي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العمومية، وأهمها ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أرباح المؤسسات اللتان أحدثا بمقتضى الإصلاح الضريبي لسنة 1991.
- **الرسوم على رقم الأعمال Produits des impôts divers sur les affaires:** تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة أساسا، والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتجات البترولية.
- **الضرائب الغير مباشرة Produits des contributions indirectes:** إذا كانت الضرائب على رقم الأعمال تعتبر ضرائب عامة على الاستهلاك، تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، فإن الضرائب غير المباشرة بمفهومها الضيق تعد ضرائب نوعية على الاستهلاك لا تنصب إلا على بعض المواد الاستهلاكية (كالذهب والكحول...الخ)
- **حقوق التسجيل والطابع Produits de l'enregistrement et du timbre:** وهي التي تفرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على التصرفات القانونية، أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدنية أو قضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي.
- **الحقوق الجمركية Produits des douanes:** تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها. الشكل الموالي يوضح توزيع هيكل الجبائية العادية في الجزائر خلال سنة 2016:

الشكل (1): توزيع هيكل الجباية العادية خلال سنة 2016.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية-المديرية العامة للضرائب.

3-3- تحليل إيرادات الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية:

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بصفة عامة، في أن جزئ كبير من هذه الإيرادات الجبائية يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة، وسنركز هنا على الفترة 2000-2019 التي شهدت تطبيق الجزائر برامج تنمية اقتصادية. يمكننا توضيح التطورات التي على الإيرادات الجبائية ونسبة مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية من خلال الجدول الموالي:

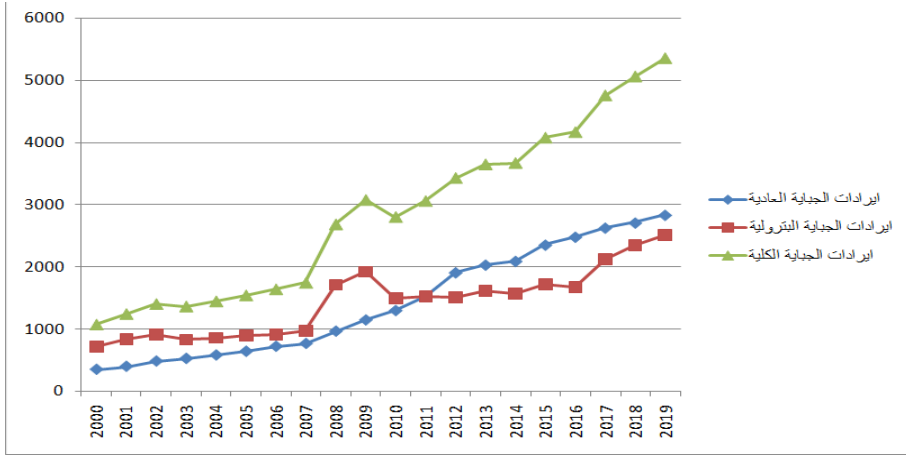
الجدول (1): تطور الجباية العادية مقارنة بكل من الجباية البترولية والجبائية الكلية. الوحدة مليون دج

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية البترولية على الجباية الكلية (%)	نسبة الجباية العادية على الجباية الكلية (%)
2000	720000	349502	1069502	67.32	32.68
2001	840600	398238	1238838	67.85	32.15
2002	916400	482896	1399296	65.49	34.51
2003	836060	524925	1360985	61.43	38.57
2004	862200	580408	1442608	59.77	40.23
2005	899000	640472	1539472	58.40	41.60
2006	916000	720884	1636884	55.96	44.04
2007	973000	766750	1739750	55.93	44.07
2008	1715400	965289	2680689	63.99	36.01
2009	1927000	1146612	3073612	62.69	37.31
2010	1501700	1297944	2799644	53.64	46.36
2011	1529400	1527093	3056493	50.04	49.96
2012	1519040	1908576	3427616	44.32	55.68
2013	1615900	2031019	3646919	44.31	55.69
2014	1577730	2091456	3669186	43.00	57.00
2015	1722940	2354648	4077588	42.25	57.75
2016	1682550	2482208	4164758	40.40	59.60
2017	2126987	2630003	4756990	44.71	55.29
2018	2349694	2711762	5061456	46.42	53.58
2019	2518488	2836414	5354902	47.03	52.97

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية-المديرية العامة للضرائب.

لكي يتضح لنا المعالم الرئيسية أكثر لهذا الجدول نقوم برسم الشكل التالي:

الشكل (2): تطور الإيرادات الجبائية البترولية والعادية من 2000 إلى 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01).

من خلال الجدول (1) نلاحظ ارتفاع الجبائية العادية منذ 2000، فبعدما كانت سنة 2000 تقدر بـ 349502 مليون دج ارتفعت إلى 580408 مليون دج سنة 2004، وواصلت في الارتفاع خلال السنوات المالية حيث بلغت 1297944 مليون دج سنة 2010، لتصل إلى 2836414 مليون دج سنة 2019، كما نلاحظ تذبذب نسبة الجبائية العادية إلى الجبائية الكلية حيث كانت سنة 2000 تمثل نسبة 32.68%، بلغت سنة 2004 نسبة 40.23% لتتخفص سنة 2009 إلى 37.31%، وتستمر هذه النسبة في التذبذب إلى أن تبلغ سنة 2016 نسبة 59.60% وتعتبر هذه النسبة أكبر نسبة ساهمت بها الجبائية العادية في الجبائية الكلية، ويتبين أن هذه النسب غير مستقرة، بسبب عدم استقرار النظام الضريبي في الأساس الذي يمثل القاعدة الأساسية للجبائية العادية، كذلك تذبذبات أسعار البترول التي تؤثر على نسب مساهمة كل من الجبائية العادية والبترولية في الجبائية الكلية، والتحسين النسبي لإيرادات الجبائية العادية كان كنتيجة للإصلاحات التي طبقتها السلطات لصالح القطاع الضريبي بهدف تحسينه وزيادة فعاليته سنة 1992، حيث تم تأسيس ثلاث ضرائب جديدة، وهي الضريبة على الدخل IRG، الضريبة على القيمة المضافة TVA، الضريبة على أرباح الشبكات IBS، إضافة إلى إصلاحات أخرى تتعلق بالتدابير التالية: (بن عاتق، 2013، صفحة 496)

- في إطار الحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب بها، تم رفع الضريبة على كل من التبغ والخمور وذلك على أساس ثابت ومحدد، وبغض النظر عن المبيعات TIC وذلك في إطار الرسم الداخلي على الاستهلاك؛
- إلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص؛
- إلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص؛

- تخفيض الرسم الجمركي تدريجيا من حد أقصى قدره 60% الى 50% ليصل الى 45% سنة 1997 بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ويقلل من اختلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية.
- إضافة إلى الإجراءات الحكومية التي تبنتها الإدارة الضريبية في إطار نفس المسعى سنة 2000، والتي يمكن إجمالها فيما يلي: (رزيق، 2008، صفحة 333)
- تكثيف التحقيق المعمق للملفات من طرف المديرية ومختلف المفتشيات؛
- تكثيف المراقبة في الميناء والأماكن الحدودية، وفي هذا الإطار تنظم مديريات الضرائب الولائية التي تمتلك ميناء أو مركزا حدوديا مراقبة منهجية، كما توكل هذه المهمة للفرق المختلطة للمراقبة، وذلك نظرا لأهمية المبالغ التي تستعمل في هذه العمليات؛
- توسيع مجال البحث عن المادة الضريبية من خلال توسيع مساهمة مختلف الإدارات والهيئات في توفير المعلومات التي تسمح بمتابعة الوضعية الضريبية للمكلف؛
- تكثيف المراقبة والتدخل في المناطق المعزولة والقطاعات التي لها إمكانيات كبيرة للتهرب الضريبي.
- رغم الإصلاحات التي مست الجباية العادية بهدف تحسينها، والرفع من قيمتها إلا أنها تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بالإيرادات الكلية أو حتى الجباية الكلية.

3-4- علاقة الجباية العادية بالنمو الاقتصادي:

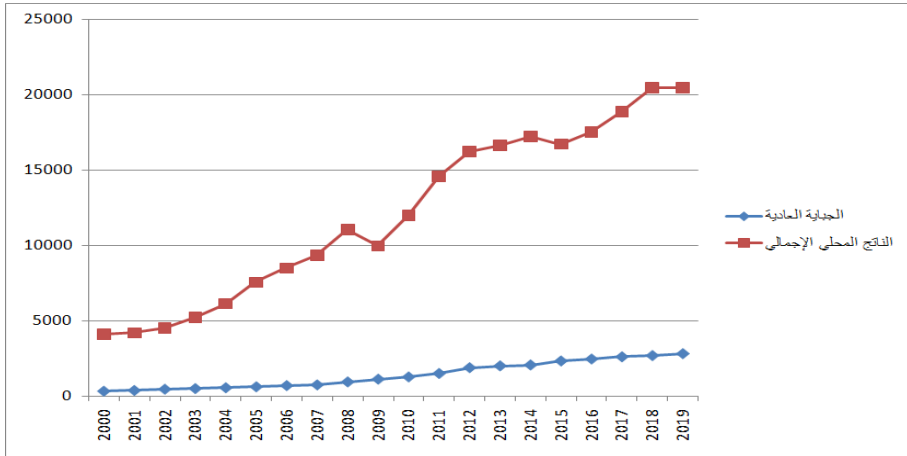
تستخدم الجباية في الأساس كأداة تمويلية للنشاط الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة من بين الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الجبائي لسنة 1991، ومن بعده التدابير التي عالجت النظام الضريبي في الجزائر، نعرض في الجدول التالي تطورات الجباية العادية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي:

الجدول(2): الجباية العادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. الوحدة مليار دج

السنوات	الجبابة العادية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الجبابة العادية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	349.502	4123.5	8.48
2001	398.238	4227.1	9.42
2002	482.896	4522.8	10.68
2003	524.925	5252.3	9.99
2004	580.408	6149.1	9.44
2005	640.472	7562	8.47
2006	720.884	8501.6	8.48
2007	766.750	9352.9	8.20
2008	965.289	11043.7	8.74
2009	1146.612	9968	11.50
2010	1297.944	11991.6	10.82
2011	1597.093	14589	10.47
2012	1908.576	16209.6	11.77
2013	2031.019	16647.9	12.20
2014	2091.456	17228.6	12.14
2015	2354.648	16712.7	14.09
2016	2482.208	17514.6	14.17
2017	2630.003	18876.2	13.93
2018	2711.762	20452.3	13.26
2019	2836.414	20428.3	13.88

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة المالية-المديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي ضعيفة، حيث بلغت 8.48% سنة 2000، لتصل لأعلى نسبة مسجلة سنة 2016 مقدرة بـ 14.17%، وتستمر في التذبذب إلى أن تصل إلى 13.88% سنة 2019، يمثل الشكل التالي تطورات كل من الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (3): تطور إيرادات الجبائية العادية والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (02).

4- الدراسة القياسية لأثر الجبائية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019-2000:

إن التساؤلات حول أثر مداخل الجبائية العادية على النمو الاقتصادي كانت موضع نقاشات منذ زمن بعيد لدى كثير من الأدبيات في مجال الاقتصاد العام، وكانت هناك دراسات قياسية متعددة وهذا العنصر سيكون بمثابة الجزء التطبيقي لهذه الدراسة فيبعد الدراسة النظرية والتحليلية للجبائية والنمو الاقتصادي سنحاول من خلاله إعطاء صورة قياسية لأثر مداخل الجبائية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019.

في إطار القيام بالدراسة التطبيقية تم جمع المعطيات والإحصائيات الخاصة بالظاهرة المدروسة للفترة (2000-2019) من خلال:

- المديرية العامة للتنبؤ والدراسات - وزارة المالية؛
- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

وبناء على موضوع الدراسة وعلى ما تم التطرق إليه من دراسات سابقة فقد انحصرت معطيات الدراسة في كل من:

- النمو الاقتصادي (CR)؛
- مداخل الجبائية العادية (RF)؛
- مداخل الجبائية البترولية (FP).

إن التوظيف القياسي لتأثير مداخل الجبائية العادية على النمو الاقتصادي في دراستنا سوف يركز على المعادلة التالية:

$$CR = f(RF, FP)$$

للقيام بعملية الانحدار وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام النماذج الديناميكية لدراسة

الظاهرة، متمثلة في نماذج تصحيح الخطأ (ECM). والخاصية الأساسية لهذه التقنية تتعلق بكون منهجها الأساسي يسمح ببناء نماذج اقتصادية قياسية مع عدد أقل من القيود المفروضة من النظرية الاقتصادية، ويظهر هذا المنهج جليا في عدم وجود أي تمييز مسبق بين المتغيرات، أو تقسيمها إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية.

لتحقيق التجانس بين متغيرات الدراسة ووحدات القياس؛ حولت البيانات الأصلية للنموذج المدروس إلى اللوغاريتم.

4-1- استقرار السلاسل الزمنية.

تمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات في اختبار ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أو لا تجنبنا لظهور مشكل الانحدار الزائف (La régression fallacieuse)، إذ يعتبر السكون شرطا أساسيا لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية.

نقوم أولا بتحليل منحنى الارتباط الذاتي الجزئي والبسيط Correlogram للسلاسل CR، RF و FP على الترتيب. بحيث يوضح لنا برنامج Eviews 9 نتائج دوال الارتباط الذاتي البسيط (العمود AC) ودوال الارتباط الذاتي الجزئي (العمود PAC)، الخطوط المتقطعة العمودية المبينة في الشكل هي مجال الثقة، وبالتالي كل حد (Trend) خارج عن هذا المجال فهو معنويا يختلف عن الصفر عند $\alpha = 5\%$. نلاحظ من خلال الأشكال أن كل حدود الكوريلوجرام البسيط هي خارج مجال الثقة، وبالتالي نقول أن السيرة ليست سيرة شوشرة بيضاء، وبالتالي فالسلاسل المدروسة غير مستقرة (انظر الملحق رقم 01). وذلك ما تتسم به غالبا السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، ولاختبار استقرار السلاسل الزمنية سنعمد على اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF، وذلك بعد تحديد مستوى تأخيرات (P) الموافق لأقل قيمة للمعايير Akaike و Schwarz الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3): قيم المعايير Akaike و Schwarz لتحديد مستوى التأخيرات (P).

3	2	1	0		
1.3680	1.5934	1.4664	1.4033*	Akaike	LCR
1.6577	1.8385	1.6643	1.5524*	Schwarz	
-2.4265	-2.3614	-2.5268	-2.6700*	Akaike	LRF
-2.1368	-2.1164	-2.3289	-2.5209*	Schwarz	
-0.6242	-0.7208	-0.9149*	-0.9012	Akaike	LFP
-0.3344	-0.4758	-0.7170	-0.7521*	Schwarz	

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال هذا العرض نستنتج أن مستوى التأخيرات الموافق لأقل قيمة للمعايير Akaike و Schwarz هي: $P = 0$ بالنسبة لكل السلاسل المدروسة.

بعد تحديد درجات التأخير لاختبارات ديكي فولور الموسعة ADF لكل سلسلة باستعانة بالبرنامج المتخصص في النمذجة القياسية Eviews10، قمنا بإجراء اختبارات ADF للسلاسل المدروسة، والنتائج معروضة في الجدول الموالي، وهي اختبارات استقرارية وسكون المتغيرات المدروسة، حيث تظهر نتائج

هذا الاختبار أن كل السلاسل الأصلية غير مستقرة (أي تحتوي على جذور وحدوية)، لأن القيم المطلقة لـ t المحسوبة أقل من t المجدولة الموافقة لها عند مستوى معنوية 5% (أي أن $\text{Prob} > 0,05$) وذلك عند النمادج الثلاثة لهذا الاختبار.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار ADF على السلاسل المدروسة.

LFP		LRF		LCR			
Prob	t_{cal}	Prob	t_{cal}	Prob	t_{cal}		
0.8541	-0.1869	0.0462	2.1609	0.0388	-2.2511	b	النموذج [3]
0.8877	0.1435	0.0301	2.3802	0.0168	2.6697	C	
0.9914	-0.0646	0.3863	-2.3592	0.1034	-2.7787	$\emptyset$	
0.0259	2.440245	0.3779	0.905454	0.2120	1.296748	C	النموذج [2]
0.2695	-2.0382	0.7784	-0.8590	0.4215	-1.6868	$\emptyset$	
1.0000	7.2954	0.0883	1.8020	0.1818	-1.2660	$\emptyset$	النموذج [1]

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

بعد تأكدنا من عدم استقرارية كل السلاسل المدروسة. يجب علينا تحديد نوعها، ومنه نبدأ الدراسة، وذلك بالنسبة للسلاسل LCR و LRF، بتقدير النموذج (3) من خلال اختبار فرضية العدم $H_0: b = 0$ لمعرفة معنوية مركبة الاتجاه العام (b). ومن خلال المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن Prob بالنسبة للإحصائية t أقل من مستوى المعنوية 5%. وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية بعدم معنوية b، وننتقل إذا لاختبار الجذر الوحدوي من خلال الفرضية $H_0: \emptyset = 1$ ، ومنه وبالاتماد على المعطيات المتحصلة عليها نقبل فرضية العدم، أما بالنسبة للسلسلة LFP نقوم بتقدير النموذج (3) من خلال اختبار فرضية العدم $H_0: b = 0$ لمعرفة معنوية مركبة الاتجاه العام (b). ومن خلال النتائج نلاحظ أن Prob أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم معنوية b، وننتقل لتقدير النموذج (2) لاختبار فرضية العدم $H_0: c = 0$ لمعرفة معنوية مركبة الحد الثابت (c). ونلاحظ من خلال المعطيات المتحصلة عليها أن Prob أقل من مستوى المعنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم الدالة على عدم معنوية (c). وننتقل إذا لاختبار الجذر الوحدوي من خلال الفرضية $H_0: \emptyset = 1$ ، ومنه وبالاتماد على المعطيات المتحصلة عليها نقبل فرضية العدم.

نجد أن في الحالتين كل للسلاسل CR، RF و FP وبالاتماد على مخطط الإستراتيجية المبسطة لاختبارات الجذر الوحدوي غير مستقرة ومن نوع DS.

ومنه لإرجاعها مستقرة نقوم بإجراء فروقات من الدرجة الأولى باستعمال طريقة مصفاة الفوارق الأولية. والجدول الموالي يبين نتائج اختبار دكي فولر بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار ADF على السلاسل المدروسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

DLFP		DLRF		DLCR			
Prob	t _{cal}	Prob	t _{cal}	Prob	t _{cal}		
0.8022	0.2550	0.1218	-1.6401	0.1967	-1.3511	B	النموذج [3]
0.6886	0.4085	0.0131	2.8149	0.4242	0.8215	C	
0.0445	-3.7570	0.0750	-3.4578	0.0002	-6.8452	∅	
0.1862	1.3811	0.0276	2.4232	0.4069	-0.8518	C	النموذج [2]
0.0097	-3.8705	0.0636	-2.9111	0.0000	-6.5669	∅	
0.0014	-3.5249	0.0329	-1.4496	0.0000	-6.5664	∅	النموذج [1]

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن سلاسل الفروق الأولى مستقرة لتوفرها على شرط الاستقرار وهو أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة ($Prob < 0,05$)، وهذا يثبت أن سلاسل المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى (1)d، ما يعني أن لهم نفس درجة التكامل. وبعدها نمثل ومنحنى الارتباط الذاتي الجزئي والبسيط Correlogram للسلاسل بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (انظر الملحق رقم 2).

2-4- تحديد درجات التأخر في النموذج VAR:

قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR ينبغي تحديد عدد درجات التأخير لهذا النموذج، حيث تمثل هذه الأخيرة عدد علاقات التكامل المتواجدة بين المتغيرات المدروسة، ويتم تحديد عدد درجات التأخر بالاعتماد على معياري Akaike و Schwarz، حيث تحدد درجة التأخير P باختيار أدنى قيمة لإحصائية Akaike و Schwarz، والنتائج معروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): قيم المعايير Akaike و Schwarz لتحديد درجات التأخر في النموذج VAR.

Schwarz	Akaike	درجة التأخير
-1.367654 *	-1.802236 *	1
-0.610338	-1.479500	2
0.513987	-0.789757	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 3.

إن أقل قيمة لمعايير Akaike و Schwarz تصاحب التأخير رقم 1 مما يعني أن عدد درجات التأخير في النموذج VAR هو 1.

4-3- دراسة السببية بين متغيرات الدراسة:

إن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية وبالتالي أصلحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية. اعتمادا على نتائج اختبار غرينجر للسببية، الذي يختبر الفرضية H_0 : عدم وجود سببية بين المتغيرات، حيث يتم قبول فرضية العدم إذا كان $(Prob > 0,1)$ وبينت نتائج الاختبار ما يلي (انظر الملحق رقم 03):

- بما أن قيمة $Prob=0.0880$ وهي أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم H_0 أي أن RF لا يسبب CR.
- بما أن قيمة $Prob=0.1069$ وهي أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم H_0 أي أن FP لا يسبب CR.

نستخلص من دراستنا لعلاقات السببية بين المتغيرات المدروسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تسري من مداخل الجبائية العادية اتجاه معدلات النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 10%.

4-4- اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج (ECM):

❖ اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

بعد دراستنا للسلاسل الزمنية محل الدراسة، وذلك من اختبار استقراريتها وجدنا أن كل السلاسل مستقرة من نفس الدرجة (متكاملة من الدرجة الأولى)، ومنه فهناك إمكانية وجود شعاع تكامل مشترك بين هذه السلاسل في المدى الطويل، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا العنصر.

الخطوة الأولى: تقدير انحدار التكامل المشترك بين المتغير التابع LCR والمتغيرات المستقلة LRF و LFP (انظر الملحق رقم 04).

$$LCR_t = \beta_1 + \beta_2 LRF_t + \beta_3 LFP_t + \varepsilon_t$$

$$LCR_t = 19.31 + 0.46 LRF_t + 1.75 LFP_t$$

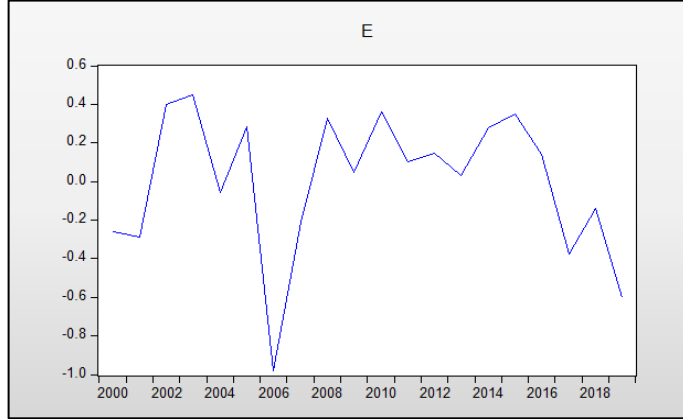
$$4.3231 \quad 1.4408 \quad -3.0002$$

$$(0.0005) \quad (0.1678) \quad (0.0081)$$

$$R^2 = 0.5435 \quad F - statistic = 10.1232 \quad Prob(F) = 0.0012 \quad DW = 1.6198$$

الخطوة الثانية: دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير.
يتضح من خلال الرسم البياني للبواقي بأنها مستقرة.

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لسلسلة البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ويظهر لنا منحنى الارتباط الذاتي الجزئي والبسيط Correlogram أن سلسلة بواقي التقدير مستقرة (انظر الملحق رقم 5) للتأكد من ذلك سوف نقوم باختبار استقرارية البواقي باستخدام اختبار ديكي فولر وذلك بعد تحديد فترات التأخر (تدنية معايير AK ، SCH) والتي تم تحديدها بـ: $P=0$ ، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

e			
Prob	t _{cal}		
0.5134	-0.668338	b	النموذج [3]
0.5321	0.638637	C	
0.0966	-3.297938	∅	
0.9121	0.112068	C	النموذج [2]
0.0235	-3.414905	∅	
0.0014	-3.516805	∅	النموذج [1]

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

على ضوء النتائج الموضحة في الجدول (7) أعلاه يظهر جليا أن سلسلة البواقي مستقرة، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين معدلات النمو ومداخل الجباية العادية والجبابة البترولية خلال الفترة محل الدراسة، وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، والنموذج الملائم في هذه الحالة هو نموذج تصحيح الخطأ ECM.

❖ تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model): مفهوم نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مفادها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للنمو الاقتصادي، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد يأخذ النمو الاقتصادي قيما مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (Equilibrium error). ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ، وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين معدلات النمو الاقتصادي كمتغير تابع و مداخل الجبائية العادية والجبائية البترولية كمتغيرات مفسرة، وهي:

- علاقة طويلة المدى (long-run relationship): أي علاقة توازنية على المدى البعيد بين معدلات النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومداخل الجبائية العادية والجبائية البترولية كمتغيرات مفسرة، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج.
- علاقة قصيرة المدى (short-run relationship)، وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين معدلات النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومداخل الجبائية العادية والجبائية البترولية في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.

نتائج التقدير:

بعد أن قمنا في السابق بدراسة خصائص كل من السلاسل، توصلنا إلى أنها متكاملة من نفس الدرجة (الدرجة الأولى)، وتحمل صفة التكامل المشترك، ومن ثم فلا بد من تقدير العلاقة انطلاقاً من نموذج ECM، وللقيام بذلك سيتم اعتماد منهجية انجل قرانجر (Engle et Granger) الذي يقوم على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تقدير العلاقة طويلة المدى (انحدار التكامل المشترك).
 - المرحلة الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي).
- وننتج التقدير موضحة في الجدول 8.

♦ تحليل نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل: انطلاقاً من الجدول رقم (08) أعلاه يتضح أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل مقبولة من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال إشارة معامل لوغاريتم المتغيرات المفسرة الموجبة، أما من الناحية الإحصائية فنجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت t والبالغة (1.44) أقل من القيمة الحرجة (1.96) مما يدل على عدم المعنوية الإحصائية لمعامل لوغاريتم الجبائية العادية. وأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت t بالقيمة المطلقة والبالغة (3.00) أكبر من القيمة الحرجة (1.96) مما يدل على المعنوية الإحصائية لمعامل لوغاريتم الجبائية البترولية.

الجدول رقم (8): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل (LCR هو المتغير التابع)			
المتغيرات التفسيرية	المعاملات	إحصائية t	$P - value$
Constant	19.31922	4.323159	0.0005
LRF	0.466815	1.440865	0.1678
LFP	1.755793	-3.000255	0.0081
$R^2 = 0.5435 \quad \bar{R}^2 = 0.4898 \quad F_{stat} = 10.123 \quad Prob(F) = 0.0012$			
معادلة التكامل المشترك في المدى القصير ($DLCR$ هو المتغير التابع)			
المتغيرات التفسيرية	المعاملات	إحصائية t	$P - value$
Constant	-0.193373	-1.052758	0.3091
DLRF	2.643816	1.688146	0.1121
DLFP	2.265618	-3.530360	0.0030
E_{t-1}	-0.972163	-3.585862	0.0027
$R^2 = 0.5634 \quad \bar{R}^2 = 0.4761 \quad F_{stat} = 6.4534 \quad Prob(F) = 0.0050$			

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملحق (04).

♦ تحليل نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في المدى القصير: انطلاقاً من الجدول رقم (08) أعلاه يتضح أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في المدى القصير مقبولة من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال إشارة معاملي كل من $DLRF$ و $DLFP$ الموجبة، أما من الناحية الإحصائية فإن قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) قد بلغت 0.4761، وهذا ما يدل على جودة توفيق النموذج، حيث أن التغيرات في المتغيرات المفسرة تفسر لنا 47.61% من التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F والبالغة 6.45 أكبر من القيمة المجدولة (4.08)، وهذا يدل على أن النموذج معنوي إجمالاً، أما بالنسبة لمعنوية المعلمات فنلاحظ من خلال نتائج التقدير أن بعض المعلمات غير معنوية لكن هذا لا يعني أن النموذج غير صالح، ويرجع هذا إلى عدم دقة الإحصاءات وأسباب أخرى تتعلق بالأسلوب القياسي المستخدم، بحيث أن وجود معاملات غير معنوية لا يؤثر على النموذج ككل، ومن خلال نتائج ستيودنت نجد أن معامل حد تصحيح الخطأ جاء بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار ستيودنت بالقيمة المطلقة والمساوية لـ: (-3.58) أكبر من القيمة الجدولية (1.96)، وهذا ما يؤكد على أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من النمو الاقتصادي والجبائية العادية والبتروولية بالجزائر.

♦ من خلال نتائج التقدير كذلك نجد أن قيمة حد تصحيح الخطأ بلغت (-0.9721)، وهو يشير إلى سرعة التكيف (Speed of ajustement) من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أن سلوك معدلات النمو الاقتصادي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 1.0286 سنة

($1/0.9721$) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وهي تعكس نسبة تعديل مرتفعة، أما فيما يخص نسبة التصحيح فإنه في كل سنة يتم تصحيح ما يعادل (97.21%) من اختلافات توازن معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

♦ من جهة أخرى وبمقارنة نتائج مرونة النموذج طويل المدى ونموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير نلاحظ أن الزيادة في مداخل الجبائية العادية بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة فورية في معدلات النمو الاقتصادي بنسبة (2.64%) في المدى القصير، ويتراجع هذا الأثر على المدى الطويل حتى يصل إلى (0.46%)، وهذه المرونة تعتبر الأصغر مقارنة بالمدى القصير، أي أن مداخل الجبائية العادية يزداد بمعدل يقل عن معدل الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهذا ما يؤكد اعتماد الحكومة بشكل أكبر على مداخل الجبائية البترولية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي على المدى الطويل، وأخيرا ومن أجل معرفة مدى كفاءة النموذج المقدر ينبغي التأكد من جودته، وهذا من خلال مجموعة من الاختبارات القياسية التي سوف تستخدم لتقييم نموذج الدراسة.

الجدول رقم (9): نتائج الاختبارات القياسية لنموذج تصحيح الخطأ

Statistics	Estimated Value	Prob
Normality (Jarque – Bera)	9.606153	0.0082
Breusch – Godfrey SerialCorrelation LM Test	0.333119	0.7226
ARCH Test	0.131010	0.7221

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملحق رقم (06).

من خلال الجدول رقم (09) أعلاه أن بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما توضحه إحصائية (Jarque – Bera)، كما أن النموذج خالي من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وهذا ما يوضحه اختبار (Breusch – Godfrey SerialCorrelation LM Test)، وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي وهذا ما يوضحه اختبار (ARCH Test).

5- الخاتمة:

تعتبر الجزائر من الدول المنتجة للنفط وذات الاقتصاد الأحادي الجانب تعتمد بشكل رئيسي على المورد الربيعي في تمويل موازنتها وتوفير مستلزماتها، وحالة كهذه جعلتها تدور في فلك أسواق النفط، مما جعلها تعاني من مشاكل مالية كبيرة خاصة عند انخفاض أسعار النفط. وفي ظل هذه الوضعية أصبح من الضروري البحث عن البدائل الإستراتيجية الممكنة لإيجاد موارد تسمح بتغطية حجم الإنفاق وتعزيز مستوى التنمية الاقتصادية. وتعتبر عملية إحلال الجبائية العادة محل الجبائية البترولية من البدائل المطروحة منذ تسعينات القرن الماضي لتقليل الاعتماد على العائدات البترولية، وهذا لا يعني زيادة معدلات الضرائب

أو أنواعها وإنما يتطلب الأمر توسيع القاعدة الجبائية وخلق نظام جبائي كفء وفعال من خلال التوجه نحو القطاع الصناعي والسياحي والزراعي وكذا القطاع الخدماتي، وهذه القطاعات يجب أن تعمل في ظل مناخ أعمال ملائم، ويعتبر النظام الجبائي أحد مكونات مناخ الأعمال.

ومن هنا هدف هذا البحث إلى تحليل وقياس تأثير الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، ولتحقيق هذا الغرض قمنا في البداية بتحليل وصفي لكل المتغيرات، ثم تطرقنا إلى الطرح التجريبي المجسد عن طريق استخدامنا لنموذج تصحيح الخطأ ECM، ولقد حاولنا من خلال تحليلنا لمختلف النتائج المتحصل عليها إظهار وتكميم العلاقة التي تربط بين الجباية العادية بالنمو الاقتصادي، حيث جاءت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:

- بالرغم من الإصلاحات التي شملت النظام الجبائي في الجزائر في دعم عملية النمو في الأجلين المتوسط والطويل، وإصلاح وتطوير القطاع العام فإن مداخل الجباية العادية لم تكن فعالة في تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي هناك متغيرات أخرى مفسرة للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة من الدراسة؛
- بالرغم من أن الدولة حققت مداخل جبائية معتبرة إلا أن هذا لم يستطع التأثير على معدلات النمو الاقتصادي بشكل فعال، أي عدم نجاعة السياسة المالية؛
- لعبت الجباية البترولية دور كبير في تغطية البرامج الاستثمارية خاصة خلال فترة الدراسة، التي سمحت برفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- أثبت اختبار السببية لغرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من الجباية البترولية نحو معدل النمو الاقتصادي، في ظل غيابها بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي. حيث نجد أن الجباية البترولية لها دور كبير في تنمية وإنعاش القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات عن طريق النفقات الاستثمارية، والتي لها دور كبير في رفع قيمة الناتج الداخلي الخام، في حين تساهم الجباية العادية في تغطية النفقات الجارية والتي لها دور مهم في تحسين القدرة الشرائية التي تؤدي إلى زيادة الوتيرة الإنتاجية؛
- تطرح نتائج الدراسة القياسية مشكلا هاما فيما يخص العلاقة الغير معنوية بين الجباية العادية ومعدلات النمو الاقتصادي، هنا يمكن أن نرجع هذا السبب إلى عدم كفاءة استخدام هذه الإيرادات (مداخل الجباية العادية) في دعم النمو الاقتصادي.
- على ضوء النتائج المتوصل إليها، يقضي تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها الجباية العادية أن تلعب دورا مهما في دعم النمو الاقتصادي الوطني، وعليه نقترح ما يلي:
- في ظل الصدمات البترولية وأثارها السلبية على الاقتصادي الجزائري المرتكز على العائدات البترولية يتعين على السلطات المالية في الجزائر البحث عن البدائل الكفيلة لإحلال الجباية البترولية وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- إن تحقيق التنمية البديلة في أي قطاع من القطاعات مثل الصناعة، الزراعة، التجارة، السياحة والخدمات يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الحيز الجبائي الذي تعمل ضمنه هذه القطاعات، وذلك من خلال تبسيط وتكييف نظام جبائي يلائم والمرحلة التي تمر بها هذه القطاعات؛
- إن الاعتماد على النظام الجبائي كبديل لتحقيق التنمية يتطلب منح التحفيزات الجبائية الكافية للاستثمارات المحلية والأجنبية على أساس الكفاءة والجدارة، وكذا الاستثمارات المنتجة والمستمرة؛

- ضرورة ضبط الاقتصاد الموازي في الجزائر من أجل توسيع القاعدة الجبائية لضمان الحصيلة المالية على المدى الطويل؛
- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها ومرافقتها حتى تصبح قادرة على المنافسة، وذلك بغرض زيادة مناصب الشغل، زيادة معدلات النمو، توفير موارد مالية من خلال جباية المؤسسات؛
- بذل المزيد من الجهود لتحسين إدارة وتحصيل الضرائب وخدمات الإدارة الجبائية لرفع حصة الجبائية العادية في الموازنة العامة؛
- في ظل النموذج الاقتصادي الجديد القائم على دعم وتفعيل الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد على الجبائية العادية كمصدر رئيسي للتمويل، يتعين على السلطات المالية في الجزائر إعادة النظر وبجدية في موضوع إصلاح النظام الجبائي بما يحقق الكفاءة والفعالية في التحصيل، ويحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطور والنمو وبما يتلاءم والتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية؛
- العمل على تنسيق السياسة الضريبية مع مختلف أشكال السياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

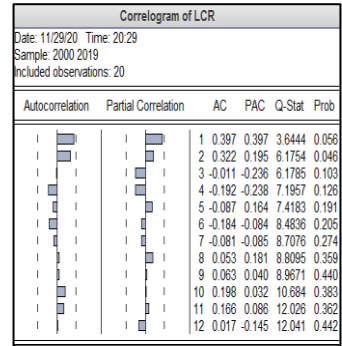
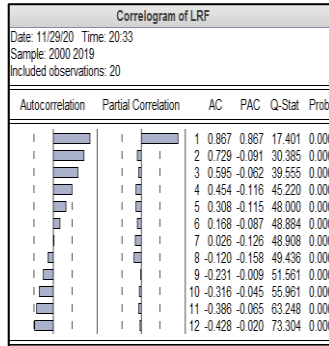
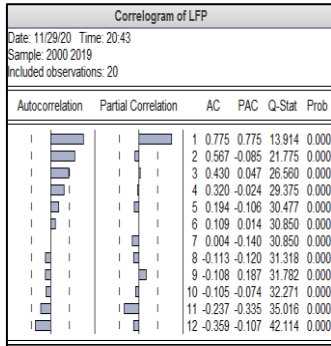
6- المراجع:

1. Kuznets, S. (1973). Modern Economic Growth: Finding and Reflection. *The American Economic Review*, Vol 63 (N° 03).
2. أحمد الأشقر. (2002). *الاقتصاد الكلي*. الأردن: الدار العلمية للنشر والتوزيع.
3. ب. برينيهوا، سيمون ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين. (1989). *أصول الاقتصاد الكلي*. لبنان: المؤسسات الجامعية للنشر والتوزيع.
4. حنان بن عاتق. (2013). الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية. *مجلة دراسات جبائية* (العدد 03).
5. عبد الله خبابة. (2014). *تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
6. علاوي، كامل وآخرون. (2009). *مبادئ علم الاقتصاد*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
7. كمال رزيق. (2008). تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (العدد 05).
8. لحسن دردوري. (2013-2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة الجزائر - تونس. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. في العلوم الاقتصادية، بسكرة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر.
9. محمد طاقة، و هدى العزاوي. (2010). *اقتصاديات المالية العامة* (الإصدار الطبعة الثانية). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

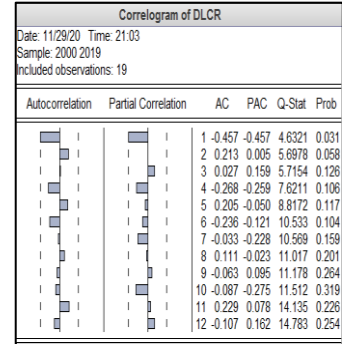
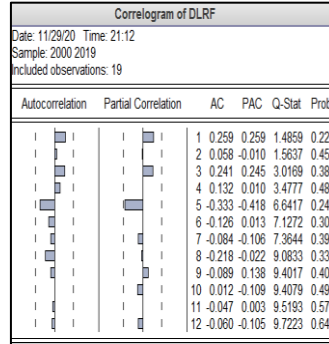
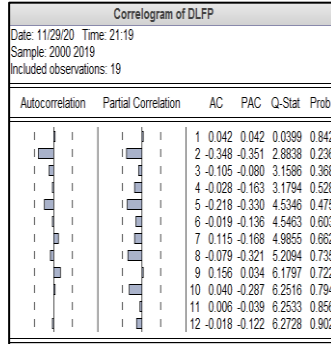
10. مصطفى بلمقدم، و حنان عاتق. (2013). الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد 03).

7- ملاحق:

1-1- المحلق (1): يبين Correlogram للسلاسل المدروسة.



2-2- المحلق (2): يبين Correlogram للسلاسل المدروسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.



3-7- الملحق (3): معايير تحديد درجت التأخير في نموذج VAR واختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests				
Date: 12/03/20 Time: 11:10				
Sample: 2000 2019				
Lags: 1				
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.	
DLCR does not Granger Cause DLRF	18	2.91876	0.1069	
DLCR does not Granger Cause DLRF		0.16582	0.6893	
DLFP does not Granger Cause DLCR	18	3.30188	0.0880	
DLCR does not Granger Cause DLFP		0.00145	0.9701	
DLFP does not Granger Cause DLRF	18	2.10041	0.1666	
DLRF does not Granger Cause DLFP		0.94980	0.3443	

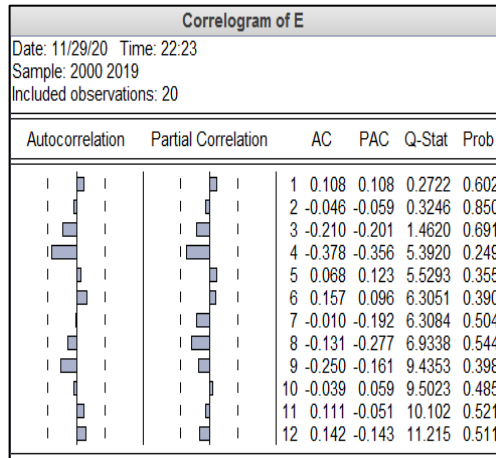
VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLCR DLRF DLFP						
Exogenous variables:						
Date: 12/03/20 Time: 11:00						
Sample: 2000 2019						
Included observations: 16						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	23.41788	NA	3.36e-05*	-1.802236*	-1.367654*	-1.779981*
2	29.83600	8.022644	5.13e-05	-1.479500	-0.610338	-1.434992
3	33.31805	3.046797	0.000142	-0.789757	0.513987	-0.722994
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

4-4- الملحق (4): تقدير النموذج في المدى الطويل والقصير.

Dependent Variable: DLCR				
Method: Least Squares				
Date: 12/03/20 Time: 10:46				
Sample (adjusted): 2001 2019				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.193373	0.183683	-1.052758	0.3091
DLRF	2.643816	1.566106	1.688146	0.1121
DLFP	2.265618	0.641753	-3.530360	0.0030
E(-1)	-0.972163	0.271110	-3.585862	0.0027
R-squared	0.563452	Mean dependent var	-0.082008	
Adjusted R-squared	0.476142	S.D. dependent var	0.530911	
S.E. of regression	0.384263	Akaike info criterion	1.109684	
Sum squared resid	2.214870	Schwarz criterion	1.308514	
Log likelihood	-6.542002	Hannan-Quinn criter.	1.143334	
F-statistic	6.453495	Durbin-Watson stat	1.999389	
Prob(F-statistic)	0.005071			

Dependent Variable: LCR				
Method: Least Squares				
Date: 11/23/20 Time: 14:57				
Sample: 2000 2019				
Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.31922	4.468775	4.323159	0.0005
LRF	0.466815	0.323982	1.440865	0.1678
LFP	1.755793	0.585215	-3.000255	0.0081
R-squared	0.543582	Mean dependent var	1.062256	
Adjusted R-squared	0.489886	S.D. dependent var	0.549725	
S.E. of regression	0.392626	Akaike info criterion	1.105564	
Sum squared resid	2.620641	Schwarz criterion	1.254924	
Log likelihood	-8.055637	Hannan-Quinn criter.	1.134720	
F-statistic	10.12329	Durbin-Watson stat	1.619806	
Prob(F-statistic)	0.001272			

5-7- الملحق (5): يبين correlogram لسلسلة البواقي.



6-7- الملحق (6): اختبارات صلاحية نموذج المدى القصير.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.333119	Prob. F(2,13)	0.7226
Obs*R-squared	0.926262	Prob. Chi-Square(2)	0.6293

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.131010	Prob. F(1,16)	0.7221
Obs*R-squared	0.146189	Prob. Chi-Square(1)	0.7022

